السياسة الخارجية الصينية تجاه القارة الافريقية

د.خلود محمد خميس
جامعة بغداد/ مركز الدراسات الدولية/ قسم الدراسات الافريقية

الملخص:
ان طبيعة السياسة الخارجية الصينية تجاه القارة الافريقية لم تكن وليدة الحقبة التي جاءت بعد الحرب الباردة بل انها تمتد الى حقب الستينيات والسبعينيات وحتى الثمانينيات من القرن الماضي ،فقد استند صانع القرار السياسي الخارجي الصيني اثناء تعامله مع دول القارة الافريقية على العديد من الركائزوالاولويات والتي كان على رأسها المصلحة الاقتصادية لاسيما بعد ان حقق الاقتصاد الصيني نموا كبيرا ،وبالتالي تحقيق مستويات عالية من التطور انعكست وبشكل ايجابي على الصناعة الصينية ،حيث اصبحت الصين من اكبر الاسواق العالمية لتوريد البضائع الى مختلف انحاء العالم،وكذلك سوقا لتصريف المنتجات للدول ذات التعامل التجاري مع الصين .
وعلى هذا الاساس فان الصين اصبحت من الدول ذات التوجه الاقتصادي اثناء تعاملها مع الدول النامية والتي هي بحاجة للتعامل مع الصين ،وقد سلطت هذه الدراسة الضوء على السياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا من حيث اهم الاهداف التي دفعت الصين للتوجه نحو افريقيا وما هي الوسائل التي استخدمتها لتنفيذ اهدافها .
ثم خلصت الدراسة الى رؤية مستقبلية للتوجه الصيني تجاه القارة الافريقية في ضوء الوجود الامريكي في القارة الافريقية وهو الوجود الذي يقف حائلا امام الطموح الصيني في القارة الافريقية بسبب العديد من المعوقات منها:
١ـ تركيز السياسة الصينية فقط على كيفية الحصول على الموارد الطبيعية الرخيصة وجعل الاسواق الافريقية مكانا رابحا لمنتجاتها.
٢ـ ان الروابط الثقافية بين الصين وافريقيا ضعيفة وبشكل خاص اللغة الصينية عديمة الانتشار في القارة الافريقية عكس الانكليزية والفرنسية .

Chinese Foreign Policy towards Africa

Dr.Khulood Mohammed Khamees
University of Baghdad/The Center for International Studies/African Studies Department

Abstract

The nature of china's foreign policy towards the African continent was not the result of the era that came after the Cold war, but it extends to the periods of the sixties, seventies and eighties of the last century. It has been based on foreign political decision - maker of China in its dealings with African countries on many of the pillars and priorities ,and on the top of these priorities china's economic interest,especially aftetr the Chinese economy has achieved significant growth which leads to achieve high levels of technological development that is reflected positively on the Chinese

industry ,where China has become one of the largest global markets for the supply of goods to various parts of the world as the market for products of countries who have trade dealings with China . on this basis ,China has become one of the countries with economic direction in dealing with Developing countries which are in need to deal with China.

Therefore, this study has highlighted the Chinese foreign policy towards Africa in terms of the goals that pushed China to move toward Africa ,and what are means used to implement the goals .then the study has concluded a future vision of China towards the continent in the light of the U.S presence in the African continent, a presence that stands in the way of the Chinese ambition in Africa because of several constraints, including:

1- China's policy focuses only on how to get cheap natural resources and make African markets as a place for its products .
2- the cultural ties between China and Africaare weak especially the Chinese language is not widely spread in Africa ,unlike English and French.

المقدمة

ان طبيعة السياسة الخارجية الصينية تجاه القارة الافريقية لم تكن وليدة الحقبة التي جاءت بعد الحرب الباردة بل انها تمتد الى حقب الستينيات والسبعينيات وحتى الثمانينات من القرن المنصرم،وقد استند صانع القرار السياسي الصيني اثناء تعامله مع دول القارة الافريقية على العديد من الركائز والاولويات، والتي كان على راسها المصلحة الاقتصادية لاسيما بعد ان حقق الاقتصاد الصيني نموا كبيرا وبالتالي تحقيق مستويات عالية من التطور انعكست وبشكل ايجابي على الصناعة الصينية ،حيث اصبحت الصين من اكبر الاسواق العالمية لتوريد البضائع الى مختلف انحاء العالم وكذلك سوقا لتصريف المنتجات للدول ذات التعامل التجاري مع الصين،وعلى هذا الاساس فان الصين اصبحت من الدول ذات التوجه الاقتصادي اثناء تعاملها وخصوصا مع الدول النامية والتي هي بحاجة للتعامل مع الصين اقتصاديا.

ومن خلال بحثنا الموسوم(السياسة الخارجية الصينية تجاه القارة الافريقية)تناولنا طبيعة السياسة الخارجية الصينية تجاه عموم القارة من خلال تقسيم البحث عدة محاور وهي :مدخل تمهيدي:تناولت فيه تاريخ العلاقات الصينية الافريقية والتي ترجع الى عام ١٩٥٦،اما المطلب الاول ،فعالج اهم اهداف السياسة الخارجية الصينية تجاه القارة الافريقية،والمطلب الثاني تناولت من خلاله اهم الوسائل التي استخدمها صانع ومنفذ السياسة الخارجية الصينية لتنفيذ اهداف سياسته الخارجية تجاه عموم القارة الافريقية ،اما المطلب الثالث فتناولت من خلاله مستقبل التوجه الصيني في ضوء الوجود الامريكي في القارة الافريقية .

مدخل تمهيدي

مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن والحادي والعشرين ،اخذ العالم اخذ يشهد صعود قوة سياسية واقتصادية جديدة ،وهي الصين حيث اوضحت للعالم بانها تمتلك المقومات لتكون قوة فاعلة دوليا ولها القدرة على تغيير موازين القوى في المستقبل .

ومن بين تلك المقومات التي تمتلكها الصين والتي قد لا تمتلكها دولا كثيرة في عالم اليوم الا وهي ان الصين تعد الاكبر في العالم من حيث عدد السكان وتمتعها باسرع نمو اقتصادي في العالم يتجاوز ٩٩% سنويا من ٢٥ عاما ،كما انها تمتلك ثاني اكبر احتياطي نقدي بالدولار وصل في شباط ٢٠٠٦

الى الف مليار دولار ،كما ارتفع فائض الميزان التجاري للصين من ١،٣% من الناتج المحلي عام ٢٠٠١ ليصل الى ٧،٢% عام ٢٠٠٥ ووصل عام ٢٠٠٦ الى ٩،١% أي ١٥٠ مليار دولار ،كما ان الصين اصبحت اكبر منتج للفحم والفولاذ والاسمنت في العالم وثاني اكبر مستهلك للطاقة وثالث اكبر مستورد للنفط(١).

كما اخذت الصين تلعب دورا مهما في تطوير الصناعة وتحويلها الى راسمال خاص ،فهذه المسالة في نظر العديد من المحللين سوف تؤهل الصين لتجعل تجربتها فريدة وقادرة على ان تصبح الصين بموجبها في المركز الاقتصادي الاول عالميا،فما انجزته الصين في الخمس والعشرين السنة الماضية انجازا اقتصاديا غير عادي فاليوم تنتج الصين ٣٣% من حاسبات العالم و٤٠% من اجهزة التلفاز الملونة في العالم و٦٦% من افران الميكروف في العالم وتحمل معظم لعب الاطفال التي تباع في العالم علامة صنع الصين ـ والعامل الاهم الذي ساعد الصين في تحقيق هذا النجاح هي القوى العاملة الضخمة والمنخفضة الاجر.(٢)

فمنذ البداية تبنت الصين سياسة التركيز على النمو الاقتصادي واهملت الى حد كبير في سياستها الخارجية لعب دور فاعل ومؤثر على الساحة الدولية ،حيث اعتمدت سياسة عدم المواجهة مع الدول الكبرى في القضايا الدولية باستثناء قضية تايوان .فتلعب الصين اليوم دورا اساسيا في الاقتصاد العالمي من خلال عملتها (اليوان)،بحيث اصبح سعر صرف عملتها يؤثر على معظم المستهلكين في العالم ،وقد ادى التوسع الاقتصادي الصيني الى تطلع جميع الدول والشركات للفرص المرتبطة بالاقتصاد الصيني ،واصبحت معظم الدول الكبرى والنامية تعتمد على هذه السوق في التصنيع والاستهلاك ،وقد ادى هذا النمو الصيني الى تزايد تدفق رؤوس الاموال والاستثمارات عليها للانطلاق والمنافسة عالميا في هذا الاقتصاد ،كما لوحظ اخيرا توجه العديد من البلدان النامية نحو الصين وخاصة الدول الافريقية بعد تداعيات احداث ١١ /ايلول ٢٠٠١ ولربما انطلقت الصين من هذه النقطة اثناء تعاملها مع الدول الافريقية وفق نظرية ارتبطت بالفكر الاستراتيجي والتي تنبأت دوما بانهيار القوة الراهنة للولايات المتحدة الامريكية وظهور عالم متعدد الاقطاب يمثل النموذج البازغ في العلاقات الدولية .(٣)

وهنا نستطيع القول ان صانع القرار السياسي الصيني حاول ان يصوغ سياسته الخارجية بعيدا عن الاعتبارات الايدولوجية مفضلا عليها الاعتبارات المصلحية ،فالصين حين صاغت اهداف سياستها الخارجية كانت قد صاغتها وفق حاجتها الاقتصادية والتي تعتمد الى حد كبير على الموارد الطبيعية وكيفية الحصول عليها ،وهذه الحاجة تاتي بسبب النمو الذي شهده الاقتصاد الصيني ،وهذا النمو اعتمد بشكل اساس على النفط ،فمن المتوقع ان يصل انتاج النفط المحلي الصيني عام ٢٠٢٠ الى ٣،٦٥ مليون برميل يوميا ،لكن الحاجة الفعلية للصين ستكون حوالي ٧،٥ مليون برميل يوميا وذلك يعني ان الصين ستستورد بحدود ٦٠% من حاجتها في الحد الادنى ،فقد قدرت وكالة الطاقة الدولية ،ان الصين سوف تستورد بحدود ١٠ ملايين برميل من النفط يوميا عام ٢٠٣٠(٤).

المطلب الاول/ اهداف السياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا

ترجع اغلب الكتابات الى ان العلاقات بين الصين والدول الافريقية تعود الى اكثرمن نصف قرن وان اختلفت توجهات الطرفين من بناء تلك العلاقات ،وهنا لابد لنا من التطرق ولو قليلا لتاريخ تلك العلاقات والتي تعود الى عقد الخمسينيات من القرن المنصرم وازدادت بعد سيادة اجواء الحرب الباردة بداية عقد الستينيات من القرن الماضي،فحينما توجهت الصين نحو الدول النامية وخاصة الافريقية منها ،استند التوجه على اعتقاد ترسخ في فكر القادة الصينين بان لدى الصين خبرة تاريخية ونموذجا في التنمية يمكن ان يكون مدخلا للتعاون الاستراتيجي مع الشركاء في العديد من دول القارة الافريقية ،ففي بداية التوجه الصيني حاول صانع القرار السياسي الصيني دعم هذه الدول وخاصة التي وجدت فيها حركات قومية مناهضة للقوى الاستعمارية لاسيما ذات التوجه اليساري وكان التوجه الصيني يصب في اطار سياسة الصين لنشر الماوية ،الا ان الصين حرصت في الوقت نفسه على

التزام الشكل الرسمي في دعمها وعلاقاتها بهذه الدول النامية على الرغم من ادراكها وعلم القادة الصينين بوجود قوى واحزابا سياسية وجماعات مصالح ،لكن الصين اصرت على عدم التعاون والتعامل مع هذه الجماعات فاقتصر تعاملها مع مؤسسات جهاز الدولة نفسها ،فبحسب وجهة النظر الصينية ان التعامل مع تلك الجماعات سيؤدي الى بحثها لاقامة علاقات مع نظيراتها في الصين وبالتالي سينتج عنه اختراق السياسات الرسمية الصينية (٥) .

وهذا يعني ان الصين قد اعطت لسياستها الخارجية قدرا كبيرا من المرونة والفاعلية والواقعية والتي تكفل لها تحقيق مصالحها الوطنية وفقا لمبادئها لتحقيق السلام والتنمية فعلى الرغم من العائق الجغرافي بين الصين وافريقيا والمتمثل في بعد المسافة في عقد الخمسينات قد شهد ترحيبا في اهداف الطرفين لاسيما وان الصين الشعبية الوليدة منذ عام ١٩٤٩ كانت تدرك انها لا تحظى بعلاقات جيدة مع العالم الغربي والولايات المتحدة الامريكية اذ كانت بحاجة للانضمام الى المجتمع الدولي ونشر اتجاهها الايدولوجي(٦).

والمثل الذي يوضح ذلك التوجه عندما ساندت الصين وايدت مصر خلال العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ وكذلك اعترافها المبكر باستقلال الجزائر (٧) .

فالغاية الاساسية للصين حينها تجسدت في ادراكها لاهمية اعتراف معظم الدول الافريقية والتي نالت استقلالها مطلع الستينيات بقضية تايوان والتي حصلت على اعتراف ١٧ صوتا افريقيا وتلك الاهمية للصوت الافريقي اخذت تزداد بفعل سلوك صانع القرار السياسي الصيني تجاه معظم الدول الافريقية والخاصة بالوحدة الوطنية ومنها على الخصوص (حركة يونيتا) في انجولاوجبهة (زانو) في زيمبابوي ،فهاتين الدولتين الافريقيتين استطاعتا ان تحافظا على علاقاتهما الجيدة مع الصين على الرغم من حصول بعض الفتور في العلاقات بسبب الازمات التي مرت بها الصين خلال حقبة الستينيات ، الا ان الصين لم تؤثر عليها تلك الازمات بل حاولت الالتزام بكافة الاتفاقات التي عقدت مع بعض الدول الافريقية ولاسيما الاقتصادية والاستثمارية ،فعلى سبيل المثال قامت الصين عام ١٩٦٧ ببناء خط حديد (تنزام بين تنزانيا وزامبيا)والذي عد اضخم مشروع تساهم فيه الصين خلال تلك الحقبة(٨).

اما خلال حقبتي السبعينيات والثمانينيات فان التعاون بين الطرفين الصيني ـ الافريقي استمر ،فتجسد باوضح صوره اثناء نهاية عام ١٩٧٥ عندما وجهت الصين دعوتها لعدد من الدول الافريقية لزيارتها ،فزارها الرئيس السوداني السابق (جعفر النميري)والامبراطور السابق هيلاسيلاسي والرئيس التنزاني (جوليوس نيريري) وكذلك من خلال الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الصيني (زهاو زيانج) لعدد من الدول الافريقية بحدود ١١ دولة والتي امتدت زيارته من ٢٠ ديسمبر ١٩٨٢ ولغاية ١٧ يناير ١٩٨٣ ،فاكدت زيارته مدى الاهمية التي تجسدها القارة الافريقية بالنسبة لصانع القرار السياسي الصيني وعلى المستويين الداخلي والخارجي ،فمن خلال تلك الزيارة طرح رئيس الوزراء الصيني حينها اهم المبادىء التي تحكم السياسة الخارجية الصينية تجاه معظم الدول الافريقية مثل المساواة والمصالح المتبادلة وكذلك تاكيده على التنمية الاقتصادية (٩).

فصانع القرار السياسي الصيني كان قد وضع ضمن اهداف سياسته الخارجية حينما بدأ التحرك باتجاه افريقيا العديد من الركائزلتنفيذ تلك الاهداف الصينية والتي كان من اهمها :

١ـ تركيز الصين على انها دولة نامية تتفهم احتياجات افريقيا التنموية.

٢ـ انها مؤهلة للدفاع عن مصالح افريقيا في المحافل الدولية.

٣ـ تركيزها على الدول الافريقية المنبوذة غربيا والمعزولة عالميا مثل زيمبابوي وانجولا.

٤ـ اعلانها المستمر بعدم تدخلها في الشوؤن الداخلية للدول الافريقية.

٥ـ تاكيدها بان هدفها من اقامة وتوطيد العلاقات الصينية ـ الافريقية هو لتحقيق الربح والمنفعة لطرفي المعادلة .

فمن خلال الركائز التي وضعتها الصين للتعامل مع القارة الافريقية استطاعت ان تحافظ على اغلب علاقاتها مع الدول الافريقية ،فالقطيعة لم تستمر بل اعيد التعاون لاسيما بعد احداث (ميدان تيانمن)

عام ١٩٨٩ ،فكانت العودة اذن بعد انتهاء الحرب الباردة ،خاصة في ظل رفع الصين لشعار (تعاون مع دول الجنوب وعدم التدخل في الشوؤن الداخلية للدول) (١٠) .

فقد حاول صانع القرار السياسي الصيني بلورة نمط جديد من الشراكة الاستراتيجية مع الدول الافريقية في ظل ظروفها الجديدة مع المحافظة على صداقاتها التقليدية ، فكان للزيارات المتكررة للمسوؤلين الصينين تاثير مهم في عودة وتطور العلاقات الصينية الافريقية وكان اهم تلك الزيارات ،الزيارة التي قام بها الرئيس الصيني (جيانج زيمين) عام ١٩٩٦ لعدد من الدول الافريقية وطرحه لخطة الاقتراحات الخمسية لاقامة علاقات صداقة صينية ـ افريقية ، فكانت تلك الزيارة البداية لانطلاق منتدى التعاون الصيني الافريقي والذي تأسس عام ٢٠٠٠ فشكل الية فعالة للحوار الجماعي وملتقى مهما بين الصين وافريقيا .

فخلال تلك الفترة كانت التجارة بين الطرفين قد ازدهرت عام واحد أي لعام ١٩٩٩ فبلغ اجمالي قيمة تجارة الصين مع افريقيا بحدود ٢ مليار دولار امريكي ،وارتفعت تلك القيمة عام ٢٠٠٤ ليصل اجمالي الدخل الى ٢٩،٦ مليار دولار ثم يرتفع الى ٣٩،٧ مليار دولار عام ٢٠٠٥ ،وهذا الارتفاع في قيمة التجارة بين الطرفين انما جاء ليؤكد الصيغة الجديدة التي اتبعتها الصين في سياستها الخارجية تجاه القارة الافريقية ،الا وهي العمل وفق المنطق المصلحي والذي يتحقق عن طريق الاهتمام بقضايا التجارة والاستثمار لغرض الوصول الى مصادر النفط والطاقة والتي تحتاجها الصين لاستمرار نهضتها التنموية (١١).

واضافة لكل المساعي الصينية كانت هنالك مسألة مهمة دعمت التوجه الصيني الا وهي التاييد الافريقي والذي افاد القضايا الصينية وكذلك الزيارات المتبادلة للافارقة والذين كانوا يؤكدون خلال تلك الزيارات حسن نواياهم تجاه الصين ،ونجد في زيارة رئيس جنوب افريقيا السابق (ثابو مبيكي)للصين عام ٢٠٠١ وتاكيده لهذا التوجه بالقول (بانه يمكن التعرف على واقعنا والعالم من حولنا من خلال الانقسام الحادث بين الاغنياء والفقراء ،الذين يملكون والذين لا يملكون ،الدول المتقدمة والدول المتخلفة ،وهو ما يشكل الاختلاف بين دول الشمال والجنوب ،الا اننا جميعا مع الصين ننتمي الى موقف واحد وهو دول الجنوب).(١٢)

والذي شجع الدول الافريقية على اعلان تصريحاتها تلك ما تضمنه منتدى التعاون الصيني ـ الافريقي والوثيقتين التي احتواها ،فالاولى اعلان بكين والثانية (برنامج التعاون الصيني الافريقي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ـ فالوثيقة الثانية اعطت للدول الافريقية دفعة قوية لتوجههم نحو الصين ،فمن خلال تلك الوثيقة طرحت الصين العديد من القضايا كان اهمها (تخفيف الديون والغائها ،التعاون الزراعي ،الطاقة والموارد الطبيعية ،التعليم ،المساعدات الفنية).

ان مجمل الركائز التي وضعتها الصين لتحقيق اهداف سياستها الخارجية تجاه عموم القارة الافريقية كان لابد ان يكون لها من وسائل واليات منها السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية ،فالسياسية تجسدت في الزيارات المتكررة للمسوؤلين الصينين لمعظم دول القارة وبشكل خاص الدول التي وجدت فيها الصين فائدة من وراء تقوية علاقاتها معها .

اما بالنسبة لمجمل الوسائل والاليات الاقتصادية فكان على راسها تقديم المعونات والمساعدات لاغراض التنمية من دون فرض شروط تعجيزية مع العلم انها كانت على شكل قروض وليس منحا وهذا ما سيتم توضيحه بالامثلة في المطلب القادم .

المطلب الثاني /وسائل تنفيذ السياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا

لقد اقدمت الصين على تحقيق اهداف سياستها الخارجية تجاه عموم القارة الافريقية من خلال العديد من الوسائل وكان اهمها الاقتصادية ،العسكرية والاجتماعية).

اولا ـ الاقتصادية /لقد كان للنهضة الصينية دورا مهما لتوجه الصين نحو افريقيا لغرض الحصول على الموارد الطبيعية الرخيصة واهمها النفط وكما مررنا على ذكره،اذ تشير العديد من التحليلات الاقتصادية الى حقيقة ما تمتلكه افريقيا من كميات نفطية والتي تصل الى ٨% من اجمالي الاحتياطي

العالمي ،اما انتاجها فيصل الى ١١% من الانتاج العالمي. والذي كان سببا مباشرا في ازدياد الشهية الصينية نحو النفط الافريقي هو ما طرح من توقعات حول انتاج النفط والذي قدر له ان يصل الى سبعة ملايين برميل يوميا حتى عام ٢٠٠٧ وكان مؤمل وصوله الى ٨ ملايين برميل يوميا عام ٢٠١٠،فضلا عن اكتشافات نفطية جديدة في المياه العميقة لخليج غينيا وخاصة (نايجيريا وانجولا وغينيا الاستوائية)،فارادت الصين ان يكون لها حصة في كل ذلك خاصة وان شركات النفط الصينية تعمل منذ منتصف التسعينيات في عدة دول افريقية واهمها كانت مؤسسة البترول الوطنية الصينية والتي بدأت العمل في السودان منذ عام ١٩٩٥ وساهمت في رفع انتاج السودان الى ٢٥٠ الف برميل يوميا (١٣).

لقد اعتمد صانع القرار السياسي الصيني وسائلا عدة لتنفيذ اهدافه كان اهمها :

١- **المساعدات الاقتصادية**، لقد ربطت الصين بين هدفها الاقتصادي الا وهو الحصول على النفط وبين توطيد اوجه علاقاتها الدبلوماسية مع الدول الافريقية ،فلم تكن الصين بالطبع ترغب بالحصول على النفط فقط بل موارد اخرى هي بحاجة ماسة لها في صناعاتها المختلفة كـ (النحاس ،اليورانيوم،المنغنيز ،وخام الحديد)،كما انها ربطت هذا الهدف بطريقة الحصول عليه من خلال اغرائها للدول الافريقية والتي هي بحاجة للمساعدات ،حيث تشير احدى المصادر (بان مجموع المساعدات الصينية لافريقيا بين عامي ١٩٧٠- ١٩٧٧ وصلت الى ١،٩ مليار دولار ،حيث استفادت منها ٢٩ دولة افريقية حينها (١٤).

فعلى سبيل المثال لا الحصر فان الصين منحت انجولا قرضا بـ (٢) مليار دولار فقد وضعت عليها فائدة مقدارها ١،٥% وعلى مدى ١٧ سنة بموجب عقد بين الطرفين ،فالصين استفادت من حالة الضغوط التي وقعت على الحكومة الانجولية بعد فشلها في الحصول على قرض من صندوق النقد الدولي والذي ربط بين شروطه في محاربة الفساد في البلاد وبين منح انجولا ذلك القرض ،وهذا يوضح لنا حقيقة مهمة وهي مدى استفادة الصين من ظروف الدول الافريقية ،فقد عرفت الصين خيوط اللعبة ،فهي لم تعطي لانجولا القرض الا بعد ان تم حساب الارباح ،وبموجب ذلك العقد استفادت الصين من استيراد عشرة الاف برميل من النفط يوميا ،كما ان شركات استثمارها استحوذت على ٧٠% من مشاريع البناء والخدمات في انجولا .

واليوم تعد انجولا اهم شريك تجاري للصين في القارة الافريقية ،حيث بلغت قيمة التجارة بين البلدين عام ٢٠٠٤ نحو ٤،٩ مليار دولار بزيادة نسبتها ١٣% بالمقارنة بعام ٢٠٠٣، ولم تكن تلك المساعدات موجهة فقط لانجولا بل هنالك دولا اخرى استفادت منها على شكل قروض حتى بلغت قيمتها عام ١٩٩٨ بحدود ١،٧ مليار دولار لتصل الى ٢،٧ مليار دولار عام ٢٠٠٤ أي بنسبة ٢٦% من اجمالي المساعدات الخارجية الصينية (١٥).

فبعض تلك المساعدات كانت غير منظورة اما البعض الاخر فكان منظورا من خلال قيام الصين بعقد اتفاقاتها مع دول افريقية لتمويل مشاريعها وهنالك العديد من الامثلة منها ،قيام الشركة الصينية العامة للمشاريع بعقد لبناء سد مروي عام ٢٠٠٣ في شمال السودان،حيث كانت مساهمة الصين كبيرة وهو مشروع هدف الى مضاعفة الطاقة الكهربائية في السودان (١٦).

فضلا عن تحقيقه لفوائد ايجابية لعموم البلاد كما ان الصين كانت قد قدمت مساعداتها بمرحلة سابقة على عقد الاتفاقية حيث تبرعت الصين لبناء (جسر الصداقة في عام ٢٠٠٥ والذي يربط بين ضفتي النهر منطقتي (كريمة ـ مروي)والذي اقيم عليه سد مروي الاكبر(١٧).

والعديد من التوقعات تشير الى ان المشروع سيستفاد منه ٣ ملايين سوداني من حيث الاستفادة من الطرق العامة والمدارس والمستشفيات والمطار وقد عمل في المشروع بحدود (٢٤٠٠) عامل صيني ،فالحكومتان الصينية والسودانية اوليا المشروع اهتماما كبيرا فلقب المشروع (بمشروع المضايق الثلاثة) (١٨)

فالصين لوحدها ساهمت في ٤٠٠ مليون دولار من تكلفة المشروع (١٩) وفي المجال نفسه اقدمت الصين على عقد اتفاقية مع الحكومة الاثيوبية لاقامة سدين لتوليد الطاقة الكهربائية بقيمة ١،٩ مليار دولار (٢٠)

٢ـ الاستثمار/لقد سعت الصين لاستخدام وسيلة الاستثمار كاحد اهم الوسائل الاقتصادية للتعامل مع الدول الافريقية ،وتجلى الاستثمار في مجال النفط على الخصوص ،فالصين تستورد بحدود ٦٤% من اجمالي وارداتها النفطية حتى عام ٢٠٠٤ وتلك الواردات بدات عام ١٩٩٥ فهنالك دولا معينة عدت ذات اهمية استراتيجية للاستثمار الصيني وخاصة السودان فقد بدات مؤسسة البترول الوطنية الصينية العمل في السودان منذ عام ١٩٩٥ وساهمت في رفع انتاج السودان الى ٢٥٠ الف برميل يوميا (٢١).

حيث يبلغ احتياطي السودان النفطي بحدود خمسة مليارات برميل فضلا عن انتاجها الذي يصل الى ٥٠٠ ألف برميل يوميا والذي كان متوقعا له ان يزداد الى ٧٥٠،٠٠٠ الف برميل يوميا بحلول عام ٢٠٠٧.

وقد اصبحت شركة النفط الوطنية الصينية من اهم واكبر المستثمرين في السودان حيث تستحوذ على ٤٠% من قيمة الاسهم لشركة بترول النيل الاعظم السودانية ـ فتبلغ حصة النفط الصينية لوحدها بحدود ٦٥٠ الف برميل يوميا ـ وهذا المشروع الصيني يغطي مساحة تصل الى خمسين الف ميل مربع في جنوب السودان .

ولم يقتصر الاستثمار الصيني على السودان فقط بل ان الصين قدمت قرضا عام ٢٠٠٥ للحكومة الانجولية بقيمة ٢ مليار دولار مقابل حصولها على صفقات نفطية ،وعقودا اخرى مع كينيا حيث تم السماح لشركة (ستورك) الصينية للتنقيب عن النفط في ست مناطق تغطي مساحة ٤٤٥٠٠ ميل مربع ،اضافة لتوقيع الصين لعقود التنقيب عن النفط في الكونغو (برازافيل)مع بدأ اعمال شركة نفط صينية اخرى باعمال التنقيب عن النفط غرب اثيوبيا ،كما قامت الشركات الصينية بالاشراف على انشاء سد (تيكيزي)في اثيوبيا والذي استغرق بناءه بحدود (٧) سنوات بارتفاع ١٨٨ مترا وبتكلفة ٣٥٠ مليون دولار امريكي(٢٢).

وهذا يعني ان الصين سعت جاهدة لمد خيوط الشركات لوضع اقدامها في كل الاماكن التي يتواجد فيها النفط واماكن اخرى يتوقع فيها وجود احتياطيات كبيرة تستفاد منها الصين للعقود القليلة القادمة .

ولم يقف عمل صانع القرار السياسي الصيني عند حد الاستثمار في مجال النفط بل تم تشجيع مسوؤلي مصانع ومعامل الملابس والمنسوجات بتوجيه اهتمامهم لهذه الناحية من الاستثمار لانها بحسب التقديرات الصينية ستوفر فرص استثمارية كبيرة بالاضافة لتوفيرها دخلا اضافيا للبلد كما ستزيد من الدخل القومي الصيني ،فافريقيا تشكل اكبر منطقة للاستثمار لانها تمتلك اعدادا كبيرة من الاسواق المفتوحة ،فضلا عن انها ستوفر فرص عمل لاعداد كبيرة من الايدي العاملة الصينية الزائدة عن الطلب داخل الصين .

٣ـ عقد المنتديات والمؤتمرات / ان التوجه الصيني كان يستند في الاساس الى رغبة في مركز الصين كقوة عالمية صاعدة من خلال تبني الخيار الاستراتيجي للتعاون مع دول الجنوب ،وهذه الرغبة او ما يمكن ان نطلق عليه الهدف الجوهري للتوجه دعمته الصين من خلال اقدامها لعقد منتديات الحوار والتعاون مع الدول الافريقية والذي بدا عام ٢٠٠٠ والذي مررنا على ذكره .

ولقد استمر عقد منتديات الحوار تلك فالمنتدى الثاني عقد عام ٢٠٠٣ في العاصمة الاثيوبية (اديس ابابا)،حيث اعلنت الصين عن طريق هذا المنتدى بان مساعداتها للدول الافريقية لا تخضع لاية شروط سياسية ،فجاءت النتائج ايجابية بالنسبة لمعظم الدول الافريقية ،فقد خفضت الصين ديون هذه الدول بحدود ١،٢٧ مليار دولار ،اما ما تمخض عن المؤتمر فهو طرح خطة عمل (٢٠٠٤ ـ٢٠٠٦)والتي حدد بموجبها اطر التعاون الصيني الافريقي في العديد من المجالات منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال هذه الفترة الزمنية (٢٣).

اما المؤتمر الثالث فعقد في تشرين الثاني ٢٠٠٦ والذي جاء متزامنا مع الذكرى السنوية الخمسين لبدء اقامة العلاقات الدبلوماسية الصينية ـ الافريقية ،فشارك في هذا المؤتمر بحدود ٤٨ دولة افريقية ،فجاء استكمالا للمؤتمرين السابقين لعامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٣ ومن خلال هذا المؤتمر اعلنت الصين عن وثيقتين قام باعدادها خبراء من قبل الطرفين وهما ـ الوثيقة الاولى ـ اعلان قمة بكين لتعزيز التشاور السياسي بين الطرفين في القضايا العالمية.

اما الثانية ـ خطة بكين ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٩ لتعزيز التعاون والعلاقات الاقتصادية والتجارية والاعلامية بينهما(٢٤).

وقد كانت هذه القمة فرصة جيدة للصين لتطرح خططها لاجل تنفيذ شراكتها الجديدة من اجل التنمية في افريقيا والتي اهم ما جاء فيها(٢٥).

١ـ مضاعفة مساعدات عام ٢٠٠٦ بحلول عام ٢٠٠٩ .

٢ـ منح قروض تفضيلية قيمتها ٢ مليار دولار .

٣ـ اقامة صندوق تنمية صيني ـ افريقي تصل قيمته الى ٥ مليار دولار .

٤ـ بناء مركز مؤتمرات للاتحاد الافريقي .

٥ـ الغاء جميع الديون والتي على شكل قروض حكومية و المعفاة من الفوائد و التي فات وقت تسديدها في نهاية عام ٢٠٠٥ والمدينة بها الدول الافريقية للصين.

٦ـ اقامة (٣ـ ٥) مناطق تعاون تجاري واقتصادي في افريقيا خلال سنوات ٢٠٠٦ـ ٢٠٠٩.

وبموجب هذا التوجه الصيني قد حصدت العديد من الدول الافريقية فوائداً ايجابية من هذا التوجه ،فقد اعفت الصين ٣٢ دولة افريقية من ٢٧،١ مليار دولار كما قدمت الصين خمسة مليارات دولار وبحسب ما وعدت في خطتها والتي منحتها على شكل قروض وائتمانات (٢٦).

ثانيا / العسكرية/ لقد وجدت الصين في الدول النامية ولاسيما الافريقية ميدانا حيويا لتحقيق الطموح الاستراتيجي لها في طرح مفهوم جديد للامن والذي يؤمن الصعود السلمي للصين كقوة عالمية ويمنحها صك الشرعية من المجتمع الدولي ،بالاضافة الى تحقيقها هدف طويل الامد باقامة نظام دولي متعدد الاقطاب يحقق العدالة والمساواة بين اطرافه(٢٧).

فقد استغلت الصين الظروف التي مرت بها وما تزال العديد من الدول الافريقية لتطرح مبررها في التدخل من حيث ان هنالك صراعات سياسية وقبلية في العديد من الدول الافريقية تستطيع الصين ان تتدخل لتهدئة وتسوية هذه النزاعات من خلال تقديم المساعدات التنموية ،فقد نفذت الصين ما طرحت من مقترحات ،فشاركت بقوات لحفظ السلام تابعة للامم المتحدة في افريقيا منذ عام ١٩٩٠ ،فوصل عدد ما شاركت به الصين بحدود ١٢ عملية حفظ سلام ،كما دعمت الصين الكثير من عمليات حفظ سلام اخرى ومنها ما تم في نيسان ٢٠٠٣ في الكونغوالديمقراطية وبناء على طلب من الامم المتحدة ،فبلغ عدد القوات الصينية منذ ذلك الوقت بقوات حفظ السلام في الكونغو وليبيريا والسودان في دارفور بحدود ٣٩٧٥ عضوا(٢٨).

بالاضافة الى مناطق اخرى شاركت فيها قوات صينية كساحل العاج والصومال (٢٩).وجاءت تلك المشاركات تحت مبرر ان مبعوثيها المرسلين لمناطق الازمات يحملون حلولا وطروحات جدية لتحقيق السلام والاستقرار في هذه الدول .

لكن الصين اوردت كميات كبيرة من الاسلحة الى الدول الافريقية وهذه الخطوة بداتها الصين منذ عام ١٩٩٦ وحتى عام ٢٠٠٣ وباسعار اقل من المنافسين الاخرين ،فباعت الصين الى كل من اثيوبيا واريتريا خلال حرب عام ١٩٩٨ بحدود مليار دولار امريكي ،كما امدت الحكومة السودانية باسلحة ومعدات حربية كما سلمت الصين لزيمبابوي عام ٢٠٠٠ صفقة من الاسلحة الخفيفة مقابل(٨) اطنان من العاج ،كما اشترت زيمبابوي من الصين عام ٢٠٠٤ بـ (١٢) مقاتلة حربية و١٠٠ عربة عسكرية في صفقة بلغت قيمتها ٢٠٠ مليون دولار ،فقد استغلت الصين سياسة العزلة التي فرضها الغرب على زيمبابوي لتوظيف القضية باتجاه توطيد العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين وزيمبابوي ،وهذه العلاقات استمرت بشكل جيد من الناحية العسكرية واستمرت الصين بتزويد زيمبابوي بصفقات

الاسلحة والتي كان اخرها في عام ٢٠٠٨ الا انها ارجعت بسبب الظروف التي كانت تمر بها زيمبابوي بسبب الانتخابات في حينه .

ثالثا/ الاجتماعية/ ان الصين اثناء تعاملها مع الدول الافريقية لتنفيذ اهداف سياستها الخارجية تجاه عموم القارة الافريقية،اذ انها لم تقف عند حد تقديم المساعدات والقروض بل انها سعت الى كسب ود عموم الشعوب الافريقية من خلال دعمهم انسانيا ،خاصة في ضوء انتشار العديد من الامراض على الساحة الافريقية ،فحاولت الصين استغلال هذه المسالة للتقرب من الحكومات والشعوب ذاتها ـ وهذا السلوك انتهجته منذ عام ١٩٦٤ عندما قامت بارسال اول وفد طبي الى الجزائر ،كما ان العديد من الاحصاءات والتقارير تشير الى ان الصين ساهمت في معالجة ١٨ مليون افريقي على يد اطباء صينين والذين كانوا يوفدون الى مختلف الدول الافريقية حتى ان عددهم وصل الى (١٥) الف طبيب وعامل في مجال الصحة ،وفي الوقت نفسه اقدمت الصين على افساح المجال للطلاب الافارقة لتلقي تعليمهم الطبي في الجامعات الصينية وعلى ايدي اطباء صينين لاسيما تدريبهم على كيفية الوقاية من مرض الملاريا ،فقدر عدد هولاء الطلاب بحدود ٣٠ طالبا من اصل ١٧ بلدا افريقيا ،وليس ذلك فحسب بل عرضت الصين امام الدول الافريقية ما يزيد على ١٨ الف منحة حكومية كما وعدت بتقديم المساعدة في تدريب اكثر من ١٠٠٠٠ مهني افريقي في الصين (٣٠).

وقد حقق استخدام الصين لتلك الوسائل نتائج ايجابية لان صناع القرار ومنفذي السياسة الخارجية الصينية اثناء تعاملهم مع الدول الافريقية وضعوا امامهم اهدافا لها اولوية وخاصة الاقتصادية ،فالصين سهلت العديد من الاجراءات لكي تشهد علاقاتها الاقتصادية مع معظم الدول الافريقية نموا مطردا ،فقد بلغ حجم التجارة على الخصوص اكثر من ٤٠ مليارد دولار عام ٢٠٠٦ وهو الامر الذي جعل الصين اهم شريك ياتي بالمرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا.والامر الذي حقق تلك النتائج الايجابية هو اعتماد الصين على الشركات المملوكة للدولة في تنفيذ مشروعاتها في الدول الافريقية ،اذن فان الشراكة التي تمت بين الصين وافريقيا حققت نتائج ايجابية للصين وبالتالي انعكاساتها

الايجابية على الدول الافريقية نفسها ،كما حدث اثناء منتدى التعاون الصيني الافريقي لعام ٢٠٠٧ حيث تم توقيع ١٦ اتفاقية تجارية مع عدد من الدول الافريقية التي شاركت في المنتدى ،فقد بلغت قيمة تلك الاتفاقيات بحدود ٢ مليار دولار والذي تم في اطار المؤتمر الثاني لارباب العمل الصينين (٣١).

الا ان بعض الاتفاقيات وان عقدت منذ وقت ليس بالقصير الا ان نتائجها ظهرت بعد حين ومنها الاتفاق الاستراتيجي الذي تم بين الصين ومصر عام ١٩٩٩ الا ان نتائجه انعكست عام ٢٠٠٣ عندما ارتفعت قيمة التبادل التجاري بين الطرفين الى اكثر من مليار دولار(٣٢).

المطلب الثالث/ محددات التوجه الصيني في ضوء الوجود الامريكي في القارة الافريقية

ذكرنا فيما سبق ان المسالة التي جعلت الصين تتحرك باتجاه افريقيا وبشكل متزايد ولاسيما بعد الحرب الباردة ،هي انها اصبحت دولة مستوردة للنفط بعد ان كانت مصدرة له ،فحين جاء عام ٢٠٠٣ اصبحت الصين ثاني اكبر مستورد للنفط في العالم بسبب توسع صناعاتها وزيادة الرفاهية الاجتماعية التي يعيشها الصينيون داخل بلادهم ،حيث تشير العديد من التوقعات الى ان هذا الطلب سيزداد على النفط الى ١٥٦% بحلول عام ٢٠٢٥(٣٣).

ان تزايد النمو وتسارعه جاء نتيجة شكل النظام الاقتصادي الصيني من الداخل من حيث بدء العمل بمبادئ السوق الحرة منذ اواخر التسعينيات من القرن المنصرم ،فقد اتبعت الصين سياسات مختلفة كان على راسها مبدأ التدرج في الوصول الى الاهداف المختلفة وتجنب القفز اليها .

وهذا السير البطيء جعل العديد من الباحثين في العلاقات الدولية ينظر الى الصين على انها دولة في طريقها الى (منزلة القوة العظمى) وبانها صاحبة اسرع اقتصاد في النمو عالميا (٣٤).

لهذا تعد الصين واحدة من الدول القليلة التي استطاعت ان تطور قوتها الاقتصادية ،فالتحولات المهمة التي شهدتها سياستها الخارجية هي التي جعلت العديد من المحللين يتصورون اتجاهات عديدة لتحركها

في المجتمع الدولي ،اما الاتجاه نحو العزلة او الاتجاه نحو الولايات المتحدة الامريكية (٣٥)،فعلاقة الصين بالولايات المتحدة الامريكية معقدة فخلال الحرب الباردة وصلت الولايات المتحدة لصيغة تفاهم مع الصين في محاولة منها للضغط على الاتحاد السوفيتي بهذه الطريقة ولكن بعد عام ١٩٧٨ اصبحت الولايات المتحدة اكبر شريك تجاري للصين ،فالاقتصاد الامريكي يعتمد الان ماليا على الصين والتي اصبحت تمتلك مليارات الدولارات في صورة سندات حكومية واحتياطات النقد الاجنبي ـ ولكن على الجانب الاخر رغم الرابطة التي تربط الطرفين ولاسيما من الناحية المالية الا ان الولايات المتحدة ترفض ان تكون شديدة القرب من الصين من الناحية الدبلوماسية(٣٦).

فعلى مدى الثلاثين عاما الماضية تعرضت العلاقات بين القوتين للذبذبات ولحالات من الصعود والهبوط وتخللها جدل امريكي حول العلاقة مع الصين وهل سينظر اليها كخصم يتطلب الاحتواء والحذر ام كشريك يدعو الى التعاون والمشاركة لذلك لم يكن غريبا ان يعقد في بكين في شهر كانون الثاني ٢٠٠٩ سيمنار ضم عددا من الشخصيات الامريكية والتي ساهمت في عملية التحول في العلاقات بين البلدين مثل(جيمي كارتر ،هنري كيسنجر ،وزبجينو بريجينسكي)واقرانهم من الجانب الصيني(٣٧).

فالانتقاد الصيني المستمر للسياسة الامريكية هو الذي يصعد التوتر في علاقات الطرفين والذي يتضح من خلال تصريح لوزير خارجية الصين السابق (كيان كيشين)بالقول(ان الخطوات الاحادية الجانب ليست هي الشكل الملائم لتسوية الشؤون الدولية ،ففي هذا القرن ينبغي على القوى الكبرى التنافس على نحو سلمي بدلا من اللجوء الى الوسائل العسكرية(٣٨).

ان التحرك الصيني جاء متزامنا مع التحرك الامريكي تجاه القارة الافريقية ،وهذه القوتين كانتا بالطبع مدفوعتين برغبة اكيدة في الاستفادة من اسواق القارة الضخمة بمواردها الطبيعية والايدي العاملة الرخيصة ففي دراسة حديثة للمجلس الامريكي للعلاقات الخارجية يقول التقرير ان الاهتمام الامريكي بافريقيا ترجع احدى اسبابه (الى ان افريقيا تشكل واحدة من اسرع المناطق نموا في انتاج البترول بحيث انه بحلول عام ٢٠١٢ سيكون بوسع الولايات المتحدة الامريكية ان تستورد من افريقيا ما يعادل نفس الكمية من البترول الذي تستورده من الشرق الاوسط فدارفور لوحدها تشكل بموقعها المحاذي لبحيرة بترول تمتد من اقليم بحر الغزال مرورا بتشاد والنيجر وموريتانيا ومالي والكاميرون صمام امان بالغ الاهمية لتدفق النفط المستخرج من هذه المنطقة حيث تمثل دارفور المدخل الرئيسي لغرب افريقيا وتلاصق دارفور حدودا مفتوحة على مناطق النفوذ الفرنسي في تشاد وافريقيا الوسطى ،كما ان امتيازات استخراج البترول في جنوب دارفور ممنوحة للشركة القومية الصينية للبترول رغم ان شركة شيفرون الامريكية انفقت ما يفوق المليار دولار على نشاطها في اكتشاف البترول في تلك المنطقة قبل خروجها من السودان عام ١٩٩٢(٣٩).

وبالمقابل فان الدول الافريقية هي التي شجعت ودعمت التوجه الصيني لاسيما فيما يتعلق بحقوق الانسان والديمقراطية ،من حيث ان الصين لا تتعامل مع مصطلحات (الدول المارقة)كما تتعامل الولايات المتحدة الامريكية اوتصوغ الصين سياستها الخارجية وفق محاور ،فاستفادت من تلك المسالة معظم الدول الافريقية والتي فرضت على بعضها القوى الغربية حصارا اقتصاديا وسياسيا ولاسيما السودان وزيمبابوي وانجولا،فعملية فرض الانموذج الامريكي على بلدان القارة لم يؤدي الى خلق حالة الاستقرار وذلك لسبب بسيط هو ان الانموذج يلبي طموحات شعوب العالم الثالث وحاجاته لكنه لا يتلائم مع ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية لان الديمقراطية في العالم الثالث وكما يقول احد الكتاب بانه(دب قطبي ينقل الى غابات استوائية (٤٠).

وهذا الامر جعل الولايات المتحدة الامريكية تبدي تخوفها من الصعود الصيني اقتصاديا لكنها لم تظهره وتعلنه ،فهي بين الحين والاخر توجه انتقاداتها واتهاماتها للصين في الم جال المتعلقة بحقوق الانسان والحقوق المدنية وتطالبها بالتوقف عن تبني سياسات تجارية تتنافى مع مبادئ المنافسة العادلة (٤١).

وهذا الاتهام يأتي تحت مبررات ان الصين تعمل في علاقاتها التجارية مع الدول الافريقية على دعم النظم الدكتاتورية ونهب ثرواتها الطبيعية وخاصة النفط ،فاليوم يبدو ان النفط اصبح اهم اسباب التنافس بين الصين والولايات المتحدة الامريكية في القارة الافريقية ،خاصة بعد ان اصبحت الصين ثالث مستورد للنفط في العالم ومتوقع لها ان تضاعف وارداتها النفطية الى ١٣،١ مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠٣٠ بعد ان كان ٣،٥ ملايين برميل يوميا عام ٢٠٠٦ (٤٢)

فبدت الولايات المتحدة الامريكية تدرك جيدا خفايا التوجه الصيني نحو افريقيا وادراكها هذا يأتي من باب الرغبة الصينية في تأسيس قوة ثالثة لمواجهة منافسيها في القارة الافريقية وهما (الولايات المتحدة وفرنسا)، فالولايات المتحدة الامريكية تجد دوما ان الاقتصاد الصيني يعد مصدر خطر دائم على مصالحهاوخصوصا بعد ان نجحت الصين من احداث نمو اقتصادي لا يستهان به ،فقد خفضت نسبة كبيرة من التضخم الذي عاناه الاقتصاد الصيني ،فانخفض الى ١٧% عام ١٩٩٥ بعد ان وصل عام ١٩٩٤ الى ٢٤% ومن ثم الى ١٠% عام ١٩٩٧ ،اذ اصبحت الصين بعدها من اكبر الاسواق التجارية في العالم (٤٣).

محددات التوجه الصيني تجاه افريقيا

هنالك العديد من المحددات التي وقفت امام التوجه والتحرك الصيني نحو افريقيا وبالتالي فان تلك المحددات يمكن ان تعوق على المدى المستقبلي الصين من تنفيذ اهداف سياسته الخارجية تجاه عموم القارة الافريقية ،وتلك المحددات يمكننا ان نحددها بنوعين وهي :

اولا /المحدد الامريكي / لقد وجدت الولايات المتحدة ان النمو الذي يشهده الاقتصاد الصيني بانه يشكل خطرا حقيقيا على مصالحها في القارة الافريقية ،فبدات الولايات المتحدة تسخر وسائلها لمواجهة التحرك الصيني في القارة الافريقية محل التنافس بين الطرفين الامريكي والصيني حيث يمكن الاشارة الى اهم اهداف الولايات المتحدة من توجهها لافريقيا والتي تجسدت في:

اولا/دفع عملية الاندماج الافريقي في الاقتصاد العالمي :

ثانيا/حماية المصالح الامريكية الحيوية ولاسيما الاعتبارات الامنية (٤٤)

فكان للدبلوماسية الامريكية الاثر الكبير في تحقيق الاهداف الاستراتيجية الامريكية في افريقيا والتي بدات بالتحديد عام ١٩٩٤عندما قام عدد من المسوؤلين الكبار في الادارة الامريكية لزيارة افريقيا منهم (وارين كريستوفر)وزير الخارجية الامريكي في عهد كلينتون واعقبت هذه الزيارة زيارة(اولبرايت)الى منطقة البحيرات العظمى ،ثم جاءت زيارة الرئيس الامريكي(بيل كلنتون)عندما زار ست دول افريقية (غانا،اوغندا،جنوب افريقا،بوتسوانا،رواندا)للفترة من ٢٢ اذار الى ٢ نيسان ١٩٩٨ وصرح انه (ان الاوان لوضع افريقيا جديدة على خارطتنا)وفي عهد بوش قام وزير خارجيته (كولن باول) بزيارة عدة بلدان افريقية في عام ٢٠٠١ وفي عام ٢٠٠٣ قام بوش الابن بزيارة افريقيا والى نفس الدول التي زارها الرئيس كلنتون(٤٥).

كما تجسد الرد الامريكي وبشكل عملي اثناء الحملة الانتخابية للرئيس الامريكي الاسبق (جورج بوش ـ الابن)في عام ٢٠٠٠ فقد زار افريقيا مرتين اثناء ولايته ،فكان ثاني رئيس امريكي يفعل ذلك(٤٦).

وبالتاكيد فان هذه الزيارة كانت تتعلق بمسألة التنافس الصيني للمصالح الامريكية في القارة الافريقية والتي على اساسها وضعت الولايات المتحدة وسائلها للحد من التوجه الصيني وكانت في مقدمة تلك الوسائل الاقتصادية ،خصوصا وان الولايات المتحدة الامريكية وجدت ان الصين اصبح محددا امامها لتنفيذ استراتيجيتها في القارة ،لاسيما وان الولايات المتحدة تعد من المستوردين الرئيسين للنفط الافريقي ،وبالتالي فان الصين سيكون منافسا للولايات المتحدة حول مناطق وجود النفط والموارد الطبيعية من الخامات الاخرى ،وبلاشك فان هذا التصاعد الكبير والمتوقع في حجم الطلب الصيني على مصادر الطاقة سيكون له انعكاساته المهمة على صناعة النفط العالمية ،اذ تؤكد العديد من

تقديرات هيئة الطاقة العالمية بان واردات الصين النفطية سوف تعادل واردات الولايات المتحدة الامريكية عام ٢٠٣٠ (٤٧).
فاليوم تحصل الصين على ربع وارداتها النفطية من افريقيا لاسيما من (الجزائر ،تشاد،انجولا،السودان،نايجيريا،الجابون،غينيا الاستوائية)وهذا ما دلت عليه العديد من الاجراءات التي قامت بها الصين من خلال عقد الصفقات والعقود بين الشركات الصينية والدول الافريقية كشركة (صينيوبيك)وشركة بتروشينا والتي قامت عام ٢٠٠٣ بتوقيع عقد مع الحكومة الجزائرية لتطوير بعض حقول النفط وانشاء مصفاة لتكرير النفط.
فالولايات المتحدة الامريكية بالتاكيد سوف تتضرر من هذه السياسة الصينية في افريقيا،فالولايات المتحدة وضعت خططها خلال عام ٢٠١٠ لاجل التزود من النفط الافريقي والذي يسد ربع احتياجاتها النفطية وهذا ما جاء على لسان احد مسوؤلي الادارة الامريكية (انتوني ليك)الرئيس المناوب لمجلس العلاقات الخارجية الامريكية (٤٨).وبالطبع فان تلك التوقعات المستقبلية ستألب الصراع لياخذ مستويات جديدة بين الصين والولايات المتحدة الامريكية.ففي دراسة نشرتها مؤسسة كارنيجي للابحاث في يونيو ٢٠٠٥ طرح روبرت كاجان عدة خيارات امام الولايات المتحدة لمواجهة تحدي صعود الصين هي(الخيار الاول/استدراج الصين الى حالة عداء متبادل تتطور بعد فترة من المعاناة الصينية يعقبه السماح لتحالف.
الثاني/،تشجيع النمو الاقتصادي الصيني وزيادة التجارة الدولية مع الصيناستنادا الى قاعدة ان التجارة تمنع الحرب/الثالث،تطويق الصين باعتبارها دولة معاديةواقامة سلسلة من التحالفات والقواعد العسكرية حول الصين(٤٩).
ولكي تقف الولايات المتحدة بوجه التوجه الصيني فانها فسحت المجال امام الصناعات الافريقية من خلال(قانون النمو والفرص الافريقي) والذي اعطى الدول الافريقة حقا غير محددا للوصول الى الاسواق الامريكية ،خاصة (ليسوتو،غانا،اوغندا،كينيا) ،فما ترغب القيام به الولايات المتحدة الامريكية من توجهها بشكل رئيس هو احتواء النفوذ الصيني والذي بدأ يتزايد في افريقيا ،وقد كان الهدف من قانون النموالفرص الافريقي والذي اصدرته الولايات المتحدة عام ٢٠٠٠ الى تخفيض الحواجز التجارية امام السلع المصدرة من البلدان الافريقية بحلول عام ٢٠١٥، شريطة ان يكون ذلك مرتبطا باحراز تقدم نحو اقتصاد السوق وتعزيز سيادة القانون وتخفيض الحواجز امام التجارة والاستثمارات الامريكية .
في الوقت نفسه عملت الولايات المتحدة الامريكية على انتهاج سلوك سياسي جديد تجاه العديد من الدول الافريقية والتي وصفتها بالمارقة والارهابية ،فبعد ان اتبعت الولايات المتحدة سياسة قاسية مع السودان ،بدات تعيد حساباتها بعد اكتشاف النفط في الاراضي السودانية وبعد انفراد الصين باستخراج كميات كبيرة منه ،فقد تغير موقفها،اذ اعطت الضوء الاخضر لشركة البترول الامريكية(اوكسيد نتال/ neitel oxsed)) للاستمرار في التنقيب عن النفط ،كما انهت الحصار المفروض على السودان بقرار مضاد من مجلس الامن وبايحاء منها وان كانت قد امتنعت عن التصويت ،كما نجحت الولايات المتحدة بجمع الاطراف السودانية المتنازعة في سويسرا من خلال محادثات للسلام تناولت مشكلة جبال النوبة والتي على اساسه وقعت الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في ٢٠ كانون الثاني /٢٠٠٢ اتفاقا لوقف اطلاق النار في منطقة جبال النوبة في وسط السودان ولمدة ستة اشهر قابلة للتجديد (٥٠).

ثانيا /المحدد الافريقي

ان التوجه الصيني ياتي على النقيض من التوجه الافريقي ،فالمشاركة الافريقية في التجارة مع الصين ضعيفة ،اذ لم يتجاوز ٢% حتى عام ٢٠٠٤ ،لكن التجارة الصينية مع افريقيا اخذت تتزايد بشكل واسع والتي كان يتوقع لها ان تتجاوز ١٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠١٠(٥١).
فهنالك العديد من مظاهر عدم التوازن في تجارة كلا الطرفين اهمها:

١- ان نسبة التجارة الثنائية بين الطرفين تبقى محدودة قياسا على الحجم الاجمالي للتجارة الخارجية.
٢- هنالك نوع من اوجه التشابه في القطاعات الاقتصادية لكل من الصين وافريقيا وبالتالي يعني وجود تنافس اقتصادي بينهما فعلى سبيل المثال فان صناعة الملابس والمنسوجات اصبحت تثير جدلا لانها بدات تطغي على الصناعات الافريقية .
في الوقت نفسه فان هنالك العديد من المعوقات والتي قد تقف حائلا امام الطموح الصيني في القارة الافريقية ومنها على الخصوص:
١- ان الروابط الثقافية والفكرية ضعيفة بين الطرفين وبشكل خاص اللغة الصينية ،فهي عديمة الانتشار في القارة الافريقية على عكس اللغتين الانكليزية والفرنسية .
٢- ان الصين تعتمد بشكل كبير على المراكز المعلوماتية والبحثية الغربية لاجل اعتمادها في احصاءاتها حول افريقيا .
٣- ان الصين لم تمنع نفسها من التدخل في الشوؤن الداخلية الافريقية وعلى الاخص قضية دارفور.
٤- تركيز السياسة الصينية فقط على كيفية الحصول على الموارد الطبيعية الرخيصة وجعل الاسواق الافريقية مكانا رابحا لمنتجاتها والذي بدأ يوضح اثاره السلبية على الصناعات الافريقية.

مستقبل التحرك الصيني

في ضوء المحددين السابقين الامريكي والافريقي واللذان قد يعيقان التحرك الصيني في القارة ،فان الصين بدأت بالتحرك باتجاه تفنيد العديد من الاتهامات التي وجهت ضدها وكذلك اتخاذها العديد من الاجراءات ،فقد بررت الصين بان دعمها للدول الافريقية يأتي من باب تبنيها منهج الاستدامة في مجال التعاون الاقتصادي وفي علاقاتها التجارية حيث انها لا تضع شروطا تجارية لتعاونها مع هذه الدول الافريقية - وبالمقابل فان الدول الافريقية اخذت تساند وجهة النظر الصينية من خلال تاكيدها بان الصين تقدم اسعارا اعلى مقابل الحصول على الموارد الطبيعية كما انها لا تجبر هذه الدول على خفض رسومها الكمركية امام منتجاتها كما تفعل الولايات المتحدة الامريكية ودول الاتحاد الاوربي(٥٢).
اذن فعن طريق هذا التاييد الافريقي للصين سوف تستطيع الصين المضي في تنفيذ خططها داخل القارة الافريقية لانها استغلت بشكل منطقي الدعوات الافريقية لتوجه الصين للتخلص من قيود المشروطية التي تفرضها الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي في تعاملها مع افريقيا (٥٣).
في الوقت نفسه فان الصين تحاول كسب الولايات المتحدة وعدم خسارتها بعد صعودها الاقتصادي،وبالمقابل فان الولايات المتحدة سوف لا تضغط على الصين في مناطق مصالحها لان الولايات المتحدة الامريكية سوف تبقى بحاجة الى الاسواق الصينية فقد ارتفعت نسبة الصادرات الامريكية الى الصين بنسبة ١٩٠% منذ انضمام الصين الى منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١ ،فاصبحت الصين ثالث اكبر سوق تجارية للصادرات الامريكية كما اصبحت الولايات المتحدة ثاني اكبر شريك تجاري للصين (٥٤).
فكلا الطرفين يتعرضان لخلافات عديدة بينهما الا انهما لم يتوصلا الى حلول بشانها وهذا بالطبع ينطبق على مناطق المصالح الحيوية وخاصة القارة الافريقية محل التنافس بين الجانبين الصيني والامريكي .
والسؤال الذي يطرح نفسه :هل ستتمكن الدول الافريقية من الاستفادة من هذا التنافس لصالح تنميتها وتقدمها ام انها ستسقط فريسة للمصالح التجارية والاقتصادية العالمية للسنوات القادمة ؟
فلقد حبا الله افريقيا بالخير الوفير من الثروات الطبيعية سواء كانت زراعية او معدنيةوكذلك الثروات البشرية لكنها لم تستفد من هذه النعمة فما زال هنالك ٣١٤ مليون افريقي يعيشون باقل من دولار واحد لليوم واذا كانت هنالك ٤٨ دولة في العالم تعد من افقر الدول فافريقيا لوحدها تضم ٣٤ دولة اما تصنيف البرنامج الانمائي للامم المتحدة فيضع ٢٤ دولة افريقية من ٣٢ دولة في ادنى فئة وذلك وفقا لدليل

التنمية البشرية ناهيك عن ٣ ملايين افريقي يموتون سنويا بسبب فيروس الايدز والملاريا(٥٥).
ولكن على الجانب الاخر سوف يكون التنافس قويا بين الصين والولايات المتحدة الامريكية على اقل فان القارة ستشكل سوقا رائجا لبضائع الطرفين الصيني والامريكي فهذه القارة لوحدها تحتضن ٧٢٦ مليون نسمة اي ،وبنسبة ١٠% من سكان العالم(٥٦).

الخاتمة

لقد أستطاعت الصين ان توظف الياتها باتجاه خدمة اهداف سياستها الخارجية الخاصة بالقارة الافريقية لاجل احتوائها ومنافسة الوجود الامريكي في القارة لاجل الحصول على الموارد الرخيصة وخاصة النفط واستثمار الاراضي الافريقية لخدمة صناعتها الغذائية بل وحتى استثمار المياه الافريقية لاجل خدمة صادراتها الى بقية دول العالم.
فالصين اثبتت وجودها وتقبل الدول الافريقية لها بسبب ما طرحته من مبادىء من خلال تعاملها مع بلدان القارة فالصين لم تلجاء الى القوة العسكرية لاجل تحقيق اهداف سياستها الخارجية في القارة فقد وضع صانع القرار السياسي الصيني امامه مدى معاناة الشعوب الافريقية من سنوات الاستعمار الاوربي وكذلك السلوك الامريكي تجاه بعض البلدان الافريقية .
وهذا الامر سهل له مسالة التعامل مع بلدان القارة الافريقية لاجل تنفيذ اهداف سياسته الخارجية وفق اليايت السياسية والاقتصادية والابتعاد عن العسكرية لاجل كسب الجانب الافريقي .

(الهوامش)

١ــ مغاوري شلبي علي،الصين والاقتصاد العالمي ،مجلة السياسة الدولية،مؤسسة الاهرام ،القاهرة،العدد ١٦٧ ،يناير،٢٠٠٧،ص٨١.
٢ـ أنتوني ماسون،الصين هل تكون القوة العظمى الجديدة،ترجمة عواطف علاء الدين ،سلسلة قضايا عالمية،مؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم،مكتبة نهضة مصر،ط١ ،ديسمبر ٢٠٠٨ ،ص٢٢.
٣ـ محمد ابراهيم شاكر ،نظام القطب الواحد الى اين ؟ مجموعة باحثين ،المتغيرات الدولية والادوار الاقليمية الجديدة ،مراجعة وتقديم على محافظة ،مؤسسة عبد الحميد شومان ،الاردن ،٢٠٠٥،ص١٠٤.
٤ـ وليد عبد الحي ،العلاقات العربية ـ الصينية ،مجلة المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،العدد ٣٢٢ ،كانون الاول،٢٠٠٥ ،ص٥٢.
٥ــ رضا محمد هلال ،العلاقات الصينية بالدول النامية ،مجلة السياسة الدولية ،الاهرام،العدد ١٧٣،تموز ٢٠٠٨،ص١٣٣ .
٦ـ طارق عادل الشيخ ،الصين والتطلع الى القرن ال ٢١ ،مجلة السياسة الدولية،الاهرام،العدد ١٣٨ اكتوبر،السنة ٣٥ عام ١٩٩٩،ص١٩٦.
٧ـ وليد عبد الحي ،العلاقات العربية ـ الصينية،مصدر سبق ذكره،ص٥٠.
٨ـ حمدي عبد الرحمن حسن ،العلاقات الصينية ـ الافريقية ـ شراكة ام هيمنة ،كراسات استراتيجية ،الاهرام ،العدد ١٧٢ ،السنة ١٧شباط ٢٠٠٧ ،ص٥.
٩ـ المصدر السابق نفسه ،ص ٨.
١٠ـ المصدر السابق نفسه ،ص١٠.
١١ــ للمزيد ينظر :كريس الدن،الصين في افريقيا شريك ام منافس؟،ترجمة عثمان جبالي المتلوثي،الدار العربية للعلوم ناشرون ط١، ٢٠٠٩ ،ص٢٣.
١٢ـ المصدر السابق نفسه،ص١١.وينظر كذلك:جعفر كرار احمد،الدبلوماسية الشعبية والعلاقات العربية ـ الصينية،مجلة السياسة الدولية،القاهرة،الاهرام ،العدد ١٦٧،يناير ٢٠٠٧،ص٨٩.
١٣ـ وليد عبد الحي ،العلاقات العربية الصينية،مصدر سبق ذكره،ص٥٣.
١٤ـ حمدي عبد الرحمن ،العلاقات الصينية الافريقية مصدر سبق ذكره،ص٩.

١٥ـ المصدر السابق ذكره ،ص ١٥.
١٦ـ ان هذا المشروع يعد كبحيرة تمتد الى نحو ١٧٥ كلم وبعرض اربعة كلم ،فهو المشروع الذي اثار جدلا وخلافا بين السودان ومصر لانه سيحجز اكثر من ١٨،٥ مليار متر مكعب من المياه خلف سد مروي والذي يوازي الحصة المقررة للسودان من مياه النيل طبقا للاتفاقية المبرمة بين القاهرة والخرطوم عام ١٩٥٩ ،موقع انترنيت/الوكالة/(سد مروي يثير جدلا كبيرا في السودان)في ٢٠٠٨/٥/٢٧ .
١٧ـ موقع انترنيت /مجلة الشرق الاوسط ،العدد ٩٦٦٧ /يوم الثلاثاء ١٧/ايار /٢٠٠٥.
١٨ـ فضائية الجزيرة ،اخبار المساء،يوم١٥/تموز/٢٠٠٩.
١٩ـ موقع انترنيت/مجلة المجتمع /العدد ١٧٠١ في ١٣/ايار/٢٠٠٦.
٢٠ـ موقع انترنيت اون لاين/(سد مروي معلم جديد من الصداقة الصينية ـ السودانية)يوم ١١/ايار/٢٠٠٧.
٢١ـ وليد عبد الحي ،العلاقات العربية ـ الصينية،مصدر سبق ذكره،ص٥٣.
٢٢ـ موقع انترنيت،شبكة الاعلام العربية ،تقرير(في سابقة خطيرة ـ اثيوبيا تفتتح سدا على نهر النيل دون الرجوع لمصر)في ٣ ديسمبر ٢٠٠٩
٢٣ـ حمدي عبد الرحمن ،العلاقات الصينية ـ الافريقية ،مصدر سبق ذكره،ص٢٢.
٢٤ـ اياد عبد الكريم ،القمة الصينية ـالافريقية وافاقها المستقبلية ،المرصد الدولي،مركز الدراسات الدولية ،جامعة بغداد،العدد ٣(لشهري اذار ونيسان)العلم ٢٠٠٧ ،ص١٠٧.
٢٥ـ حمدي عبد الرحمن ،العلاقات الصينية ـ الافريقية،مصدر سبق ذكره،ص ٢٣.
٢٦ـ اياد عبد الكريم ،مصدر سبق ذكره،ص١٠٨.
٢٧ـ رضا محمد هلال ،مصدر سبق ذكره ،١٣٢.
٢٨ـ حمدي عبد الرحمن ،العلاقات الصينية ـ الافريقية ،مصدر سبق ذكره،ص٣١.
٢٩ـ رضا محمد هلال ،مصدر سبق ذكره،ص١٣٣.
٣٠ـ اياد عبد الكريم،مصدرسبق ذكره ،ص ١٠٩.
٣١ـ المصدر السابق نفسه،ص١١٠.
٣٢ـ وليد عبد الحي ،العلاقات العربية ـ الصينية،مصدر سبق ذكره،ص ٥٤.
٣٣ـ المصدر السابق نفسه ،ص٥٢.
٣٤ـ كاظم هاشم نعمة ،الصين والهيمنة الامريكية الجديدة،مجلة دراسات استراتيجية،مركز الدراسات الدولية،جامعة بغداد،العدد ٢ للسنة الاولى ١٩٩٥،ص١٤.
٣٥ـ عطا محمد صالح زهرة ،في الامن القومي العربي،بغداد ،ط١ ، ١٩٩١،ص٣١٥.
٣٦ـ انتوني ملسون،مصدرسبق ذكره،ص٣٦.
٣٧ـ للمزيد ينظر: السيد امين شلبي،ثلاثون عاما على العلاقات الامريكية ـ الصينية/رؤى عالمية،مجلة السياسة الدولية،العدد ١٧٨ اكتوبر ٢٠٠٩ القاهرة،الاهرام،ص٢١٩
٣٨ـ عصام عبد الشافي ،السياسة الخارجية الامريكية:قضايا واشكاليات ،مجلة السياسة الدولية،الاهرام،العدد ١٦٠،نيسان ٢٠٠٥،ص١٥٧.
٣٩ـ موقع انترنيت/مركز الوساطة وحل الصراعات التابع للمعهد الامريكي للسلام في واشنطن.
٤٠ـ جميل مصعب ،الدور الامريكي في ظل المتغيرات الدولية الجديدة،ص٢٨،مجلة دراسات سياسية،بيت الحكمة بغداد العدد ٥شتاء ٢٠٠٠ـ ٢٠٠١
٤١ـ مغاوري شلبي ،الصين والتجارة الدولية من التنافس الى الاعتماد المتبادل ،مجلة السياسة الدولية،الاهرام،القاهرة،العدد ١٧٣،تموز ٢٠٠٨،ص٨٧.
٤٢ـ (ملامح الصعود الاقتصادي الصيني)تقرير ،مجلة السياسة الدولية،العدد ١٧٣،تموز ٢٠٠٨،ص٧٨.

٤٣- نادية فاضل عباس فضلي،مستقبل العلاقات الامريكية - الصينية ،مجلة دراسات دولية ،مركز الدراسات الدولية ،جامعة بغداد،العدد٢٥،ايلول ٢٠٠٤،ص١٣٩.
٤٤- حمدي عبد الرحمن،السياسة الامريكية تجاه افريقيا من العزلة الى الشراكة،مجلة السياسة الدولية،العدد ١٤٤ نيسان،٢٠٠١،ص١٩٣- ١٩٤.
٤٥- جميل مصعب محمود،تطورات السياسة الامريكية تجاه افريقيا وانعكاساتها الدولية ،عمان،دار مجدلاوي،٢٠٠٦ط١، ص١٨٦.
٤٦- حمدي عبد الرحمن ،ادارة بوش وعسكرة السياسة الامريكية تجاه افريقيا،مجلة السياسة الدولية ،الاهرام ،القاهرة،العدد ١٧٣،تموز٢٠٠٨،ص١٨٤.
٤٧- حمدي عبد الرحمن ،العلاقات الصينية - الافريقية ،مصدر سبق ذكره،ص١٢.
٤٨- المصدر السابق نفسه ،ص١٩.
٤٩- احمد دياب،العلاقات الصينية- الامريكية،مجلة السياسة الدولية،العدد ١٧٣،تموز ٢٠٠٨،ص١٢٤.
٥٠- محمد فائق ،افريقيا والمتغيرات الجديدة في العالم ،مجموعة باحثين - المتغيرات الدولية والادوار الاقليمية الجديدة،مصدر سبق ذكره،ص١٥٩.
٥١- محمد فائق، مصدر سبق ذكره ، ص١٨.
٥٢- مغاوري شلبي،الصين والتجارة الدولية من التنافس الى الاعتماد المتبادل،مصدر سبق ذكره،ص٨٩.
٥٣- حمدي عبد الرحمن،ادارة بوش وعسكرة السياسة الامريكية،مصدر سبق ذكره،ص١٨٤.
٥٤- مغاوري شلبي، الصين والتجارة الدولية من التنافس الى الاعتماد المتبادل،مصدر سبق ذكره،ص٩٠.
٥٥- هويدا عبد العظيم عبد الهادي ،كيف تستفيد افريقيا من المعونات الدولية،مجلة السياسة الدولية،القاهرة،الاهرام،العدد ١٦٩،تموز ٢٠٠٧،ص٧٤.
٥٦- خالد منصور ،اشكاليت العمل الانساني الدولي - افريقيا انموذجا،مجلة السياسة الدولية العدد ١٦٩،القاهرة،تموز٢٠٠٧، ص٨٧.

المصادر

الكتب

١- انتوني ملسون،الصين هل تكون القوة العظمى الجديدة،ترجمة عواطف علاء الدين ،سلسلة قضايا عالمية،مؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم ،مكتبة نهضة مصر ط١، ديسمبر ٢٠٠٨ .
٢- جميل مصعب محمود،تطورات السياسة الامريكية تجاه افريقيا وانعكاساتها الدولية ،عمان،دار مجدلاوي،ط١،٢٠٠٦.
٣- عطا محمد صالح زهرة ،في الامن القومي العربي،بغداد ط١ ، ١٩٩١.
٤- محمد ابراهيم شاكر ،نظام القطب الواحد الى اين ؟ مجموعة باحثين ،المتغيرات الدولية والادوار الاقليمية الجديدة ،مراجعة وتقديم علي محافظة ،مؤسسة عبد الحميد شومان ،الاردن ،٢٠٠٥.

الدوريات

١-اياد عبد الكريم ،القمة الصينية -الافريقية وافاقها المستقبلية ،المرصد الدولي،مركز الدراسات الدولية ،جامعة بغداد،العدد ٣(لشهري اذار ونيسان)لعام ٢٠٠٧.
٢-احمد دياب،العلاقات الصينية- الامريكية،مجلة السياسة الدولية،العدد ١٧٣،تموز ٢٠٠٨.
٣- السيد امين شلبي،ثلاثون عاما على العلاقات الامريكية - الصينية/رؤى عالمية،مجلة السياسة الدولية، القاهرة،الاهرام، العدد ١٧٨ اكتوبر ٢٠٠٩.

٤ـ تقرير/(ملامح الصعود الاقتصادي الصيني)تقرير ،مجلة السياسة الدولية،العدد ١٧٣ تموز ٢٠٠٨،ص٧٨.
٥ـ جعفر كرار احمد،الدبلوماسية الشعبية والعلاقات العربية الصينية،مجلة السياسة الدولية،القاهرة،الاهرام ،العدد ١٦٧،يناير ٢٠٠٧،ص٨٩.
٦ـ جميل مصعب ،الدور الامريكي في ظل المتغيرات الدولية الجديدة،مجلة دراسات سياسية،بيت الحكمة بغداد العدد 5شتاء ٢٠٠٠ـ ٢٠٠١.
٧ـ حمدي عبد الرحمن،السياسة الامريكية تجاه افريقيا من العزلة الى الشراكة،مجلة السياسة الدولية،العدد ١٤٤ نيسان، ٢٠٠١.
٨ـ حمدي عبد الرحمن حسن ،العلاقات الصينية ـ الافريقية ـ شراكة ام هيمنة ،كراسات استراتيجية ،الاهرام ،العدد ١٧٢ ،السنة ١٧شباط ٢٠٠٧ .
٩ـ حمدي عبد الرحمن ،ادارة بوش وعسكرة السياسة الامريكية تجاه افريقيا،مجلة السياسة الدولية ،الاهرام ،القاهرة،العدد ١٧٣،تموز٢٠٠٨.
١٠ـ خالد منصور،اشكاليت العمل الانساني الدولي ـ افريقيا انموذجا،مجلة السياسة الدولية العدد ١٦٩،القاهرة،تموز٢٠٠٧.
١١ـ رضا محمد هلال ،العلاقات الصينية بالدول النامية ،مجلة السياسة الدولية ،الاهرام،العدد ١٧٣،تموز ٢٠٠٨ .
١٢ـ طارق عادل الشيخ ،الصين والتطلع الى القرن ال ٢١ ،مجلة السياسة الدولية،الاهرام،العدد ١٣٨ اكتوبر،السنة ٣٥ عام ١٩٩٩.
١٣ـ عصام عبد الشافي ،السياسة الخارجية الامريكية:قضايا واشكاليات ،مجلة السياسة الدولية،الاهرام،العدد ١٦٠،نيسان ٢٠٠٥.
١٤ـ كاظم هاشم نعمة ،الصين والهيمنة الامريكية الجديدة،مجلة دراسات استراتيجية،مركز الدراسات الدولية،جامعة بغداد،العدد ٢ للسنة الاولى ١٩٩٥.
١٥ـ مغاوري شلبي علي،الصين والاقتصاد العالمي ،مجلة السياسة الدولية،مؤسسة الاهرام ،القاهرة،العدد ١٦٧،يناير،٢٠٠٧.
١٦ـ مغاوري شلبي ،الصين والتجارة الدولية من التنافس الى الاعتماد المتبادل ،مجلة السياسة الدولية،الاهرام،القاهرة،العدد ١٧٣،تموز ٢٠٠٨.
١٧ـ نادية فاضل عباس فضلي،مستقبل العلاقات الامريكية ـ الصينية ،مجلة دراسات دولية ،مركز الدراسات الدولية ،جامعة بغداد،العدد٢٥،ايلول ٢٠٠٤.
١٨ـ هويدا عبد العظيم عبد الهادي ،كيف تستفيد افريقيا من المعونات الدولية،مجلة السياسة الدولية،القاهرة،الاهرام،العدد ١٦٩،تموز ٢٠٠٧.
١٩ـ وليد عبد الحي ،العلاقات العربية ـ الصينية ،مجلة المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،العدد ٣٢٢ ،كانون الاول،٢٠٠٥.

انترنيت

١ـ موقع انترنيت/الوكالة/(سد مروي يثير جدلا كبيرا في السودان)في ٢٠٠٨/٥/٢٧ .
٢ـ موقع انترنيت /مجلة الشرق الاوسط ،العدد ٩٦٦٧ /يوم الثلاثاء ١٧/ايار /٢٠٠٥.
٣ـ فضائية الجزيرة ،اخبار المساء،يوم١٥/تموز/٢٠٠٩.
٤ـ موقع انترنيت/مجلة المجتمع /العدد ١٧٠١ في ١٣/ايار/٢٠٠٦.
٥ـ موقع انترنيت اون لاين/(سد مروي معلم جديد من الصداقة الصينية ـ السودانية)يوم ١١/ايار/٢٠٠٧.
٦ـ موقع انترنيت،شبكة الاعلام العربية ،تقرير(في سابقة خطيرة ـ اثيوبيا تفتتح سدا على نهر النيل دون الرجوع لمصر)في ٣ ديسمبر ٢٠٠٩
٧ـ موقع انترنيت/مركز الوساطة وحل الصراعات التابع للمعهد الامريكي للسلام في واشنطن.